

السرائر

[536] تسعة وسبعين سوطا ، وكذلك ما يناسب حد الشرب ، من أكل الأشياء المحرمة

وشربها ، ولما يناسب الزنا ، واللواط من وطئ البهائم ، والاستمناء بالأيدي ، ووجود الرجل والمرأة لا عصمة بينهما في إزار واحد ، إلى غير ذلك من ضم ، أو تقبيل ، أو نظر مكرر غير مباح ، وكذلك حكم الرجلين في شعار واحد مجردين ، وكذلك حكم المرأتين والرجل والصبي مع الريبة ، على كل حال إلى غير ذلك ، من ضم وتقبيل . ومن افتض بكرا بإصبعه ، ومالك الأمة إذا أكرهها على البغاء ، وما شاكل هذه الأفاعيل ، مما يناسب الزنا واللواط من ثلاثة أسواط إلى تسعة وتسعين (1) على ما قدمناه وحررناه من قبل (2) . والذي يجب تحصيله في ذلك ، ويعتقد صحته ، إن الحاكم يعمل في ذلك ما يرى فيه المصلحة للمكلفين ، ويعزر على كل قبيح من فعل قبيح ، أو ترك واجب ما لم يبلغ أعلى الحدود ، وهو حد الزنا الذي هو مائة جلدة ، سواء كان ذلك مما يناسب القذف وأشباهه أو ناسب الزنا وأشباهه ، لأن ذلك موكول إلى ما يراه الحاكم صلاحا . وإنما ذكرنا ما فصلناه أولا على ما لوح به شيخنا في مسائل خلافه (3) ومبسوطه (4) ، وذلك فروع المخالفين وتخريجاتهم ، واحد من أصحابنا ما تعرض لذلك بتفصيل . والذي أعمل عليه وأفتي به ، أن التعزير إذا كان للأحرار ، فلا يبلغ به أدنى حدودهم ، وهو (5) تسعة وسبعون ، وإن كان في حق العبيد ، خمسون إلا واحدا لأن حده في الزنا على النصف من حد الحر فليحظ ذلك . _____ (1) ج . تسعين سوطا . (2) في ص

466 . (3) الخلاف ، لا يوجد فيه ما نسبته إليه بل في كتاب الأشربة مسألة 13 يقول هكذا ،

التعزير إلى الإمام بلا خلاف الخ فراجع . (4) المبسوط ولا يوجد أيضا فيه ما نسبته إليه بل قوله في ج 8 ، كتاب الأشربة المسكرة ص 69 هكذا ، والتعزير موكول إلى الإمام لا يجب عليه ذلك

فراجع . (5) ج . وهي . _____